الأمم المتحدة S/2004/697

مجلس الأمن

Distr.: General
27 August 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام الثاني عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الذي طلب إليَّ فيه المجلس أن أقدم إليه تقريرا كل ثلاثة شهور عن الحالة في كوت ديفوار، وعن تنفيذ اتفاق لينا – ماركوسي. ويتناول التقرير التطورات الرئيسية التي وقعت منذ تقريري المقدم في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (S/2004/443).

ثانيا – التطورات التي استجدت فيما يتعلق بعملية السلام

٢ – خلال الفترة التي يتناولها التقرير، ظلت عملية السلام في كوت ديفوار تواجه صعوبات خطيرة، وإن كانت الالتزامات التي تعهدت فيها الأطراف الإيفوارية بالمضي قدما في تنفيذ اتفاق لينا – ماركوسي تبعث على شيء من التفاؤل الحذر.

٣ – ومن المعلوم أن مأزقا سياسيا قد بدأ في أوائل آذار/مارس، بعد القرار الذي اتخذه ائتلاف من أحزاب المعارضة بتعليق مشاركتها في حكومة المصالحة الوطنية احتجاجا على ما تصورته هذه الأحزاب من بطء في تنفيذ الإصلاحات المتوخاة بموجب اتفاق لينا – ماركوسي. وقد استمر المأزق خلال شهر حزيران/يونيه وحتى أوائل شهر تموز/يوليه، وزاده سوءا ما حدث من تدهور في الحالة الأمنية. ففي مناسبات عديدة قامت جماعات من الشباب بهجمات عنيفة على القوات الفرنسية (قوة ليكورن) وعلى موظفين تابعين للأمم المتحدة وممتلكات خاصة بها. وفي ٥ حزيران/يونيه نظم نحو ٥٠٠ من ''الشبان الوطنيين'' مظاهرة عنيفة خارج القاعدة العسكرية الفرنسية في أبيدجان مطالبين بأن تقوم قوات ليكورن بنزع أسلحة القوات الجديدة أو تقوم بمغادرة البلاد. وفي ٦ حزيران/يونيه قامت مجموعة مؤلفة من نحو ٣٠ شخصا من ''عناصر لا سيطرة عليها'' تابعة للقوات الجديدة بمهاجمة مواقع الجيش الوطني الإيفواري في غوهيتافلا، الموجودة في وسط غرب البلد. وقد

310804 310804 04-46816 (A)

قامت قوات الجيش الوطني الإيفواري وقوات ليكورن بصد الهجوم الذي أسفر عن قتل نحو ٢٠ شخصا معظمهم من المدنيين. وتفيد التقارير بأن الجيش الوطني الإيفواري قام، في عملية انتقامية، باستخدام الطائرات العمودية في مهاجمة بعض المواقع في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة في الشمال، مما أسفر عن عدد من الإصابات. وقد أنكرت القوات الجديدة أن لها أي دور في الهجوم وادعت بأن هذا الهجوم شن كجزء من حملة لإفقادها المصداقية وتبرير الأعمال العسكرية التي يقوم بها الجيش الوطني الإيفواري. وفي أعقاب ذلك، قام كل من الجيش الوطني الإيفواري والقوات الجديدة برفع درجة الاستعداد فيهما وتعزيز مواقعهما على طول منطقة الثقة. وفي ١٠ حزيران/يونيه أقام الجيش الوطني الإيفواري نقطة تفتيش داخل منطقة الثقة إلى الشمال من كوتوبا.

٤ - وفي ٧ حزيران/يونيه، غادر الرئيس غباغبو كوت ديفوار في زيارة خاصة إلى الولايات المتحدة، وفي ذلك اليوم قامت جماعة من ''الشبان الوطنيين'' بمظاهرة عنيفة خارج السفارة الفرنسية في أبيدجان. وقام المتظاهرون بعد ذلك بهجمات عشوائية على مركبات تابعة لليكورن وللأمم المتحدة. وتدخلت الشرطة الوطنية آخر الأمر لتفريق المتظاهرين، ولكن أحد المراقبين العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أصيب بجراح طفيفة. كذلك أفادت التقارير بقيام ''الشبان الوطنيين'' بمظاهرات في سان بيدرو في ٧ تموز/يوليه حيث تعرض اثنان من المراقبين العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للهجوم ولكن لم تحدث بهما إصابات. وقد تم تدمير ما مجموعه نحو ٣٠ من المركبات التابعة لعملية الأمم المتحدة في أبيدجان وسان بيدرو. ونظم ''الشبان الوطنيون'' مظاهرات ضد أهداف تابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأهداف فرنسية في مدن بينهما أبيدجان وبور بووي و ياموسوكرو استمرت لعدة أيام بعد ذلك. وقد اتهم المحتجون المجتمع الدولي بالتواطؤ في الحادث الذي وقع قبل ذلك في غوهيتافلا.

٥ - وعلى الصعيد الدولي، قام من يعنيهم الأمر بعدد من المبادرات لتخفيف حدة التوتر ودفع عملية السلام. ففي ٧ حزيران/يونيه أصدرت لجنة الرصد المنشأة بمقتضى اتفاق لينا - ماركوسي بيانا أعربت فيه عن قلقها الشديد إزاء ما حدث مؤخرا من اندلاع العنف في كوت ديفوار، وأدانت الهجوم الذي وقع في غوهيتافلا، وأوصت باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد المسؤولين عنه. وفي أوائل حزيران/يونيه أجرى ممثلي الخاص، ألبر تيفوجري، مشاورات موسعة مع الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سيدو ديارا ورئيس الجمعية الوطنية وقادة الأحزاب السياسية الإيفوارية حول وسائل التغلب على المأزق الذي وصلت إليه العملية السياسية.

٦ - وفي الوقت نفسه، وفي محاولة موازية لاستئناف الحوار فيما بين القوى السياسية الإيفوارية، أجرى رئيس الوزراء مشاورات مع ائتلاف الأحزاب المعارضة المعروف باسم ''تحالف الماركوسيين''. وفي ٢٠ حزيران/يونيه اجتمع الرؤساء جون أغييكوم كوفور رئيس غانا، وألوسيغون أباسانجو رئيس نيجيريا، وغناسينغبي إياديما رئيس توغو، ومحمد بن شامباس الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالرئيس غباغبو في أبوجا في مؤتمر قمة مصغر في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تمت فيه مناقشة الاستراتيجيات اللازمة لإعادة عملية السلام في كوت ديفوار إلى مجراها السابق. وقد ركز مؤتمر القمة المصغر على ضرورة إعادة الوحدة لحكومة المصالحة الوطنية بعد القرار الذي اتخذه الرئيس غباغبو في ١٨ أيار/مايو بفصل ثلاثة وزراء من أحزاب المعارضة، بينهم غيوم سورو الأمين العام للقوات الجديدة، واستئناف الحوار بين الرئيس والمعارضة.

٧ - وفي خطاب عرضه التليفزيون في ٢١ حزيران/يونيه، أعلن الرئيس غباغبو أنه مصمم، بعد مؤتمر القمة المصغر، على إزالة جميع العقبات التي تقف في طريق عملية السلام في كوت ديفوار. كما أدان جميع الهجمات الموجهة ضد المواطنين الفرنسيين وضد موظفي الأمم المتحدة الذين وصفهم بأنهم ''حلفاء في عملية السلام''. وأعرب الرئيس مرة أخرى عن دعمه لرئيس الوزراء، وشجع الحكومة على أن تقوم دون تأخير بتقديم ما تبقى من مشاريع القوانين المتوخاه بموجب اتفاق لينا - ماركوسي إلى الجمعية الوطنية لإقرارها. واختتم خطابه مشيرا إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الوحدة إلى البلاد وإلى انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ على أنها الأولويات الرئيسية الثلاث بالنسبة لإعادة السلام وإعادة الأوضاع الطبيعية في كوت ديفوار.

٨ - وقد تعززت هذه المبادرات الوطنية ودون الإقليمية بالبعثة التي قرر مجلس الأمن إيفادها إلى غرب أفريقيا والتي قامت بزيارة أبيدجان يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه. وقد أعربت البعثة للأطراف الإيفوارية مرة أخرى عن قلق المجتمع الدولي بسبب المأزق السياسي والشلل الذي أصاب حكومة المصالحة الوطنية وانعدام الأمن بصفة عامة في البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، حثت البعثة الرئيس ورئيس الوزراء على التشاور مع جميع الأطراف الموقعة على اتفاق لينا - ماركوسي بغرض استعادة وحدة الحكومة، واستئناف أنشطتها، والاتفاق على جدول زمني لتنفيذ الاتفاق، والعمل على أن تقوم الجمعية الوطنية باعتماد جميع الإصلاحات القانونية المتوخاة في موعد أقصاه ٢٨ تموز/يوليه. كذلك طلبت البعثة الأطراف الإيفوارية بإبداء الإرادة السياسية الحقيقية وإظهار القيادة الحقة في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في اتفاق لينا - ماركوسي. وشددت البعثة على أن الاتفاق ما

زال هو الإطار الوحيد لعودة الأوضاع الطبيعية في البلاد، وعلى أن مجلس الأمن سوف ينظر في اتخاذ التدابير المناسبة ضد الأفراد الذين يعرقلون تنفيذه.

٩ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه، التقى الرئيس عمر بونغو أو نديمبا رئيس غابون بالرئيس غباغبو في ليبرفيل لاستكشاف سبل استئناف الحوار بين جميع القوى السياسية الإيفوارية، واستئناف حكومة المصالحة الوطنية لأنشطتها، والخطوات الأخرى اللازمة للتغلب عن المأزق السياسي، وللقيام، على وجه الخصوص، بالتحضير لانتخابات رئاسية تتسم بالوضوح والشفافية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي أوائل تموز/يوليه التقى الرئيس بونغو بالقوى السياسية الرئيسية في كوت ديفوار، ومنها ممثلون لتحالف الماركوسيين، واشترك في هذا اللقاء ألاسان أواتارا زعيم تجمع الجمهوريين؛ والقوات الجديدة؛ والحزب السياسي للرئيس غباغبو، والجبهة الوطنية الإيفوارية.

١٠ - وفي يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه، عقد الرئيس غباغبو اجتماعا في أبيدجان مع تحالف الماركوسيين بحضور رئيس الوزراء في محاولة لاستئناف الحوار السياسي. وكان من بين بنود جدول الأعمال عودة الوزراء المفصولين الثلاثة إلى حكومة المصالحة الوطنية وتفويض بعض سلطات الرئيس إلى رئيس الوزراء. ولم تشارك القوات الجديدة في هذا الاجتماع، ولكن صدِّيقي كوناتي المتحدث باسمها كان قد أوضح أن الحركة سوف تلتزم بأي اتفاق يتم التوصل إليه في الاجتماع بين الأعضاء الآخرين في تحالف الماركوسيين.

١١ - وقد ساعدت جهود الوساطة هذه على تهيئة الجو لعقد مؤتمر قمة مصغر بشأن كوت ديفوار عقدته بأديس أبابا في ٦ تموز/يوليه على هامش مؤتمر القمة الثالث للاتحاد الأفريقي. وقد حضر الاجتماع رؤساء بنن وبوركينا فاسو وغابون وغانا وكوت ديفوار ومالي ونيجيريا، كما حضره رئيس وزراء توغو والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد دعا الاجتماع الأطراف الإيفوارية إلى زيادة جهودها للتغلب على المأزق السياسي، وإعادة الوحدة إلى حكومة المصالحة الوطنية وإعادة الثقة فيها، والمضي في عملية حل جميع الجماعات شبه العسكرية وجميع المليشيات. ودعي الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء ديارا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستئناف حكومة المصالحة الوطنية لعملها بطريقة فعالة، كما حُثت الحكومة على التصدي لكل ما تبقى من الإصلاحات القانونية المتوخاة بموجب اتفاق لينا — ماركوسي دون مزيد من التأخير. وحُثت الأطراف الإيفوارية على توفير الظروف الأمنية اللازمة لاستئناف إدارة الدولة واستئناف الأنشطة الاقتصادية المعتادة في جميع أنحاء البلاد ولإجراء انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. كذلك ناشد المجتمعون

الأطراف الإيفوارية المعنية أن تشارك في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دون تأخير أو شروط مسبقة.

١٢ - كذلك تقرر أن يُعقد في أكرا يوم ٢٩ تموز/يوليه اجتماع على مستوى عال بين جميع القوى السياسية الإيفوارية، يضم الرئيس ورئيس الوزراء من أجل إعطاء دفعة لعملية السلام. واتُفق كذلك على أن تُتخذ تدابير بناء الثقة التالية قبل اجتماع أكرا: أن يجتمع الرئيس غباغبو بقادة جميع القوى السياسية الإيفوارية، وأن تقر الجمعية الوطنية جميع الإصلاحات القانونية المتوخاة بموجب اتفاق لينا – ماركوسي قبل نهاية تموز/يوليه؛ وأن يُعاد تنشيط اللجنة المشتركة بين كوت ديفوار ومالي واللجنة المشتركة بين كوت ديفوار وبوركينا فاسو؛ وأن يعقد رؤساء كوت ديفوار وبوركينا فاسو ومالي اجتماعا ثلاثيا للإعداد لنجاح مؤتمر قمة أكرا.

١٣ - وبناء على ذلك اجتمعت اللجنة المشتركة بين كوت ديفوار وبوركينا فاسو في أبيدجان في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تموز/يوليه، واجتمعت اللجنة المشتركة بين كوت ديفوار ومالي في باماكو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه. وانعقد مؤتمر القمة الثلاثي بين رؤساء بوركينا فاسو ومالي وكوت ديفوار في باماكو يوم ٢٧ تموز/يوليه. كذلك اجتمع الرئيس غباغبو بقادة بعض القوى السياسية الإيفوارية. وبعد مداولات واسعة، أقرت الجمعية الوطنية بالإجماع التعديلات المقترحة على قانون حيازة الأرض. على أنها لم تتوصل قبل اختتام دورتها العادية في ٢٨ تموز/يوليه إلى اتفاق فيما يتعلق بالتعديلات المقترحة على قانون الجنسية أو بشأن عضوية اللجنة الانتخابية المستقلة.

مؤتمر أكرا الرفيع المستوى الثالث

١٤ - عُقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن كوت ديفوار في أكرا في ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ واشترك فيه ثلاثة عشر من رؤساء الدول الأفريقيين كان بينهم الرئيس كوفور رئيس غانا، بصفته رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والرئيس أوبا سانجو رئيس نيجيريا، بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي. كذلك حضر الاجتماع، الذي اشتركت في رئاسته مع الرئيس كوفور رئيس وزراء أنغولا، وممثلون كبار لثلاثة بلدان أفريقية أخرى، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي. كذلك اشترك في الاجتماع الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء ديارا ومعظم قادة القوى السياسية الإيفوارية العشر الموقعة على اتفاق لينا – ماركوسي.

١٥ - وبعد يومين من المناقشات المكثفة، توصلت الأطراف إلى توافق في الآراء بشأن كيفية التصدي للمسائل الرئيسية المعلّقة التي تواجه عملية السلام، ووقّعت اتفاق أكرا الثالث

الذي ينص على إطار وجدول زمني لإعادة تنشيط عملية السلام بهدف كفالة التنفيذ التام لاتفاق لينا – ماركوسي. وفيما يتعلق بالمسألة الخلافية المتصلة بتنقيح المادة ٣٥ المتعلقة بالأهلية لتولي منصب الرئيس، اتفقت الأطراف على أن يستخدم الرئيس غباغبو السلطات التي يخوله إياها الدستور لتنفيذ الأحكام المتعلقة بهذه المسألة من اتفاق لينا – ماركوسي في موعد أقصاه نهاية أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى ذلك، اتفقت الأطراف على أن يدعو الرئيس غباغبو إلى عقد دورة استثنائية للجمعية الوطنية في ٢٨ تموز/يوليه لاعتماد جميع الإصلاحات القانونية المتوخاة بموجب اتفاق لينا – ماركوسي في موعد أقصاه نهاية آب/ أغسطس.

١٦ - وقد التزمت الأطراف بالبدء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في موعد أقصاه ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وهو الموعد الذي يُفترض أن يكون قد تم بحلوله اعتماد الإصلاحات القانونية الرئيسية المتوخاة بموجب اتفاق لينا – ماركوسي والقيام بجميع الأعمال التحضيرية الفنية اللازمة لاستكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كذلك اتفقت الأطراف على أن تشمل هذه العملية كل الجماعات شبه العسكرية وجميع الميليشيات.

١٧ - وبالإضافة إلى ذلك، اتفقت الأطراف على ضرورة أن يكون هناك تفويض واضح للسلطات من الرئيس إلى رئيس الوزراء. وبناء على ذلك تعهد الرئيس غباغبو بإصدار مرسوم يحدد المجالات التي يشملها تفويض السلطات، وفقا للأحكام ذات الصلة من اتفاق لينا – ماركوسي، واتخاذ التدابير الإضافية الكافية في هذا الصدد. كذلك تم التوصل إلى اتفاق بشأن الضرورة الملحة لاستئناف حكومة المصالحة الوطنية لعملها حتى يمكن تنفيذ الاتفاق وعودة الحالة في البلاد تدريجيا إلى وضعها الطبيعي. وبالإضافة إلى ذلك، اتفقت الأطراف على أن يعقد مجلس الوزراء اجتماعا خلال أسبوع من توقيع اتفاق أكرا الثالث.

١٨ - وتعهدت الأطراف بالتعاون التام مع لجنة التحقيق الدولية التي أنشأها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفقا لاتفاق لينا – ماركوسي، للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في كوت ديفوار منذ بدأت الأزمة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. كذلك اتفقت الأطراف على الضرورة الملحة لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وهو ما نص عليه أيضا اتفاق لينا – ماركوسي. وأخيرا، فقد اتفقت الأطراف على إنشاء فريق رصد ثلاثي يتألف ممن يمثلون في كوت ديفوار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقد طلب إلى فريق الرصد أن يقدم تقارير نصف شهرية عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق أكرا الثالث إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإلى رئيس الاتحاد وإليَّ.

١٩ - وقد اتخذ عدد من الخطوات نحو تنفيذ اتفاق أكرا الثالث. ففي ٩ آب/أغسطس أصدر الرئيس غباغبو مرسومين رئاسيين: الأول أعاد وزراء المعارضة الثلاثة الذين سبق فصلهم إلى مناصبهم بحكومة المصالحة الوطنية، بينما فوض المرسوم الثاني بعض السلطات من رئيس الجمهورية إلى رئيس الوزراء لتمكينه من تنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق لينا - ماركوسي. وفي اليوم نفسه، عقد مجلس الوزراء اجتماعا موسعا حضره الوزراء الثلاثة الذين أعيدوا إلى مناصبهم ومنهم سورو غيوم الأمين العام للقوات الجديدة. وقد يسرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار سفر وزراء القوات الجديدة من بواكيه إلى أبيدجان لحضور الاجتماع. وعقد مجلس الوزراء اجتماعا ثانيا في ١٢ آب/أغسطس. وفي ١١ آب/أغسطس عقدت دورة استثنائية للجمعية الوطنية بدأ فيها النظر في مشاريع القوانين المتوخاة بموجب اتفاق لينا - ماركوسي.

٢٠ - وفي الوقت نفسه، بدأ فريق الرصد الثلاثي أنشطته برئاسة الممثل الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبيدجان. وقد أطلعت المجلس على التقرير الأول الذي تلقيته من فريق الرصد، وهو التقرير الذي عرض الإجراءات التي اتخذتها الأطراف للوفاء بالتزاماتها وتعهداتها بمقتضى الاتفاق. وفي الوقت نفسه، تواصل لجنة الرصد المنشأة بمقتضى اتفاق لينا - ماركوسي والتي يرأسها ممثلي الخاص متابعة التقدم في عملية السلام عموما، وهي بذلك تكمل عمل فريق الرصد. وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، كثفت لجنة الرصد جهودها لاستئناف الحوار بين الأطراف وواصلت القيام بدور هام في حث جميع الأطراف الإيفوارية على الالتزام بما تعهدت به بمقتضى اتفاق لينا - ماركوسي.

ثالثا - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والحالة الأمنية

٢١ - في ٢٠ آب/أغسطس، كان قوام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٨٧٧ ٥ فردا من قوام القوات الكلي المأذون به البالغ ٢٤٠ ٦ فردا عسكريا. ومع ما هو منتظر من نشر سرية هندسية من باكستان في موعد أقصاه آب/أغسطس ستكون عملية النشر الوحيدة التي لم تتم بعد هي نشر وحدة طيران تجري بشأنها مشاورات مع أحد البلدان المساهمة بقوات.

٢٢ - وتم إنشاء مركز تدريب متكامل تابع للبعثة بمقر القوة في أبيدجان لتعريف جميع الأفراد العسكريين بمهمتهم في كوت ديفوار. كذلك أنشئ بمقر القوة مركز للعمليات ومركز للعمليات المشتركة، بينما يجري العمل في إقامة وسائل اتصال مع مقر القطاع الشرقي (بواكيه) ومقر القطاع الغربي (دالوا).

٢٣ - ويواصل مقر القوة العمل من موقعه المؤقت بفندق برغولا في أبيدجان في انتظار استكمال تحديد المقر المتكامل للبعثة. وفي داخل البلد، أوشك أن يتم وزع وحدات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا السابقة التي أعيد تعيينها ونشر كتيبة مشاة من المغرب إلى القطاع الشرقي. على أن مقر القطاع الشرقي ظل قائما في زامباكرو، في الوقت الذي يجري فيه العمل لاستكمال مقره الدائم في بواكيه. وفي الوقت نفسه فإن مقر القطاع الغربي يباشر عمله كاملا في دالوا. وقد تمت عملية الوزع إلى القطاع الغربي، بعد وصول كتيبتي المشاة المتبقيتين وسرية هندسية من بنغلاديش. كذلك استمرت عملية النشر إلى الجنوب حيث أصبحت القوات في حالة تسمح لها بالعمل في سان بيدرو وتابو. وقد نشر إلى منطقة البعثة ١٥٣ مراقبا عسكريا (ممن مجموعهم ٢٠٠ مراقب) وبدأوا عملياتهم في كورهوغو، ودانان، وسيغويلا، وأودين، وبونا، ومان، وفيركيسيدوغو، بينما يجري نشرهم إلى أبينغورو وغانوا.

٢٤ - وقد ركزت أنشطة القوة على أعمال الدوريات، بما فيها واجبات الخفر والحراسة على الحدود، إلى جانب الاجتماعات المنتظمة والاتصال المستمر بالجيش الوطني الإيفواري والعناصر العسكرية بالقوات الجديدة وقوة ليكورن. كذلك تنسق القوة تنسيقا وثيقا مع وكالات العمل الإنساني والوكالات الإنمائية لتيسير تقديم المساعدة.

٢٥ - كذلك تم إحراز تقدم هام في وزع عنصر الشرطة المدنية في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الذي يضم ١٦٠ ضابطا، من قوة مأذون بها قوامها ٣٥٠ ضابطا. وخارج أبيدجان، يجري الآن وزع مستشارين في شؤون الشرطة في سان بيدرو، وياموسوكرو، ومان، وإلى مقر القطاع في دالوا وبواكيه. كذلك يساعد ضباط الشرطة المدنيون التابعون لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في اللواء المشترك الموجود في بانغولو، والذي يشمل قوات درك من قوات الأمن الداخلي الإيفوارية وعناصر من القوات الجديدة، في عمليات التدريب والرصد وتيسير التعاون بين الجانبين. وفي القطاع الغربي، أنشأت لجنة مشتركة تضم أفرادا من قوات الدرك، والشرطة الوطنية الإيفوارية، وعنصر الشرطة المدنية بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، للمساعدة في تحديد أولويات الشرطة. ويجري الآن إنشاء لجان ممثلة في جميع مواقع الدرك ومواقع الشرطة الوطنية في القطاع الغربي.

٢٦ - وقد وضع عنصر الشرطة المدنية بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وحدات تدريبية للدورات التي تنظم في المحافظة على القانون والنظام العام، وفي أعمال الشرطة بالمجتمعات المحلية، والتحقيق في الجرائم الكبيرة بما فيها غسل الأموال. كذلك يجري تنظيم دورات تدريبية خاصة لدوائر الأمن الداخلي الإيفوارية في مجال حقوق الإنسان، بالتعاون مع

قسم حقوق الإنسان بالبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، ستنظم في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ دورة لـ ''تدريب المدربين'' في الحماية عن قُرب لعشرة ضباط من الشرطة الوطنية الإيفوارية وعشرة من أفراد قوات الدرك سيتم تدريبهم معا. ويتم التنسيق الوثيق بين مبادرات التدريب في الشمال والتقدم المحرز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بغرض توفير الظروف الأمنية الكافية لحماية المدنيين خلال عملية نزع سلاح العناصر المسلحة التابعة للقوات الجديدة.

الحالة الأمنية

٢٧ - كان لنشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أثر إيجابي بوجه عام على الحالة الأمنية في البلد، وكانت هذه الحالة لا تزال مستقرة خلال الفترة التي يتناولها التقرير. على أنه حدثت عدة حوادث عنيفة وقعت في المقام الأول بين فصائل متنافسة من القوات الجديدة في الشمال وجماعات شبابية مختلفة في أبيدجان وبعض قوات المليشيا في أجزاء أخرى من البلد. وقد أفادت التقارير بوجود مرتزقة في كل من المنطقتين الشمالية والجنوبية من البلد.

٢٨ - ففي الشمال، قامت عناصر ''مجهولة الهوية'' مسلحة تسليحا ثقيلا، قيل إنها من أنصار الرقيب أركان إبراهيم كوليبالي، بشن هجوم يوم ٢٠ حزيران/يونيه على العناصر العسكرية للقوات الجديدة الموجودة بمنطقة كورهوغو. وقد أدى هذا الحادث إلى مقتل أحد عشر شخصا وإصابة عدة أشخاص من المدنيين. وبعد ذلك قامت العناصر العسكرية نفسها بمهاجمة موكب الأمين العام للقوات الجديدة، سورو غيوم، الذي كان عائدا إلى بواكيه من كورهوغو؛ وأفادت التقارير بأنه لم تحدث أية إصابات في هذا الهجوم. وفي اليوم نفسه، أصدر رئيس العناصر العسكرية بالقوات الجديدة بيانا جاء به أن مَن قاموا بالهجوم تلقوا الدعم من الرئيس غباغبو والرئيس لانسانا كونتيه رئيس غينيا وأنه تم اتخاذ تدابير أمنية إضافية لحماية السكان في المناطق التي يشتبه في أن تكون أهدافا لهجمات في المستقبل. وفي ٢١ حزيران/يونيه، أدت مصادمات وقعت بين الفصيلتين المتنافستين التابعتين لسورو وكوليبالي في بواكيه أدت إلى سلسلة من عمليات الإعدام بإجراءات موجزة كان من بينها محاكمة قائد عسكري وثيق الصلة بكوليبالي. وفي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه، أفادت التقارير مرة أخرى بحدوث إطلاق عشوائي للنيران في كورهوغو بين فصيلتين متنافستين من فصائل القوات الجديدة. ومنذ ذلك الوقت تم اكتشاف مقابر جماعية في كورهوغو كانت موضوع تحقيق قادته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٢٩ - وفي أبيدجان، قام نحو ١٠٠ من ''الشبان الوطنيين'' في ٢٣ حزيران/يونيه بمظاهرة عدائية أمام فندق تياما، في وقت كان يعقد فيه اجتماع بين بعثة مجلس الأمن إلى غرب

أفريقيا التي كانت تزور البلد في ذلك الوقت وتحالف الماركوسيين. وقد تم أثناء المظاهرة تدمير مركبة تابعة للأمم المتحدة. وفي اليوم التالي، قامت مجموعة أخرى من ''الشبان الوطنيين'' بمهاجمة قاعة الجمعية الوطنية التي كانت تناقش مشروع القانون الخاص باللجنة الانتخابية المستقلة، للاحتجاج على تمثيل القوات الجديدة في اللجنة.

٣٠ - ويسود الهدوء الحالة في أبيدجان في الوقت الحالي وإن كان هناك شيء من التوتر. وقد ساعد الوجود القوي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات الأمن الإيفوارية في المحافظة على الأمن بوجه عام، ولكن هناك جماعات شبه عسكرية وجماعات شبابية ما زالت تعمل في العاصمة . وبالإضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء عدد كبير من نقاط التفتيش، وتفيد التقارير على نحو متزايد بحدوث عمليات ابتزاز بها.

٣١ - وفي أعقاب الحادث الذي وقع في غوهيتافلا في ٦ حزيران/يونيه، عززت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مواقعها على طول الطرف الجنوبي لمنطقة الثقة، بهدف تعقب أي تسلل ممكن تقوم به أية عناصر مسلحة تأتي من الشمال. على أن المناطق الغربية، وخاصة إلى الغرب والشمال الغربي من غويغلو، ما زالت أكثر المناطق اضطرابا، ويرجع ذلك في جانب منه إلى وجود أعداد كبيرة من اللاجئين من ليبريا وبوركينا فاسو. وأفادت تقارير كثيرة عن قيام الجيش الوطني الإيفواري بدعم المليشيات وما تقوم به من أنشطة غير مشروعة.

٣٢ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه، فتح جندي من جنود الجيش الوطني الإيفواري النار على دورية من دوريات ليكورن بالقرب من ياماسوكرو، مما أدى إلى مقتل جندي من جنود ليكورن. وقد اعتبر هذا الحادث حادثا استثنائيا ولم يحدث تبادل لإطلاق النار بين الجيش الوطني الإيفواري ودورية ليكورن. على أن التوتر أخذ يزداد بين القوات العسكرية المحلية في الشمال والجنوب من ناحية والقوات المحايدة من ناحية أخرى، وخاصة قوت ليكورن. وما زالت عناصر من القوات الجديدة ومن الجيش الوطني الإيفواري تفرض القيود على حرية حركة القوات المحايدة.

٣٣ - وكان من التطورات الإيجابية أنه استؤنفت في ١٦ آب/أغسطس اجتماعات اللجنة الرباعية التي مثل فيها الجيش الوطني الإيفواري والعناصر العسكرية من القوات الجديدة وقوة ليكورن وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقد تم التركيز في تلك الاجتماعات على تخفيض عدد نقاط التفتيش في جميع أنحاء البلد، وعلى الطرق التي يتم بها سحب الأسلحة الثقيلة ومواقع التخزين من القوات، وعلى الأعمال التحضيرية المتعلقة ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

رابعا – الجوانب الإقليمية

٣٤ – تواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التعاون مع عمليات وبعثات حفظ السلام الأخرى في غرب أفريقيا لبحث سبل التعاون فيما بينها وبحث مسائل الحدود المشتركة. وتبذل الآن جهود للتوسع في القيام بدوريات مشتركة على الحدود وتحسين خطوط الاتصال، وخاصة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. كما يجري بحث بعض المسائل الأخرى المشتركة بين البعثات، وستكون هذه المسائل هي الأساس الذي تقوم عليه التوصيات التي ستقدم إلى مجلس الأمن في تقرير سيقدم في وقت لاحق من هذا العام.

خامسا – برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٥ – يقضي اتفاق أكرا الثالث بأن تبدأ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. واستعدادا لذلك، قامت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باستكمال خريطة الطريق التي وضعتها والتي تستند إلى خطة العمليات المشتركة التي سبق وضعها والتي تشمل ستة مجالات رئيسية هي: العمليات الأولية؛ وإذكاء الوعي؛ وإعادة تجميع القوات؛ ونزع السلاح؛ والتسريح؛ وإعادة الإدماج. ومع ازدياد وجود قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، يزمع الآن القيام بعملية نزع السلاح والتسريح على مرحلتين، حيث تبدأ أولا في الشمال ثم تمضي إلى الجنوب، على أن يتم الانتهاء منها في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر. كذلك قامت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتكثيف جهودها في إصلاح المواقع التي يتم فيها نزع السلاح. وفي ١٣ آب/أغسطس، عقد اجتماع بين أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين كانت له فائدته في تعزيز التنسيق.

٣٦ – كذلك يعتبر من التطورات الإيجابية استئناف اجتماعات اللجنة الرباعية التي تتناول مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل بعد خمسة شهور من التوقف. وجدير بالملاحظة أن الأطراف الإيفوارية لم تضع في الاجتماعات أية شروط مسبقة للبدء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. على أنه ما زالت توجد تحديات هامة، منها وضع خطط لحل الميليشيات والجماعات شبه العسكرية والحصول على التمويل اللازم لمرحلة إعادة الإدماج من البرنامج. وقد كان من المقرر أن يسهم البنك الدولي، في عملية إعادة الإدماج، ولكنه أوقف الصرف لكوت ديفوار بسبب عدم وفائها بالتزاماتها المتعلقة ببعض الديون. ونظرا لإبرام اتفاق أكرا الثالث يقوم البنك الدولي الآن باستكشاف سبل تقديم الدعم لعملية السلام. ومن المتوقع أن تقوم الحكومة، بدعم من اليابان والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي وبعض الشركاء الآخرين، بتغطية تكاليف مرحلتي نزع السلاح والتسريح من البرنامج.

سادسا – حقوق الإنسان

٣٧ – ظلت حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، خلال الفترة التي يتناولها الاستعراض، مصدر قلق شديد. فقد حدثت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الشمال بعد قتال وقع بين بعض فصائل القوات الجديدة. وبالنسبة للمنطقة التي تسيطر عليها الحكومة، وردت تقارير عن توترات بين الجماعات الإثنية، وعن قيام بعض الجماعات شبه العسكرية وجماعات المليشيا وبعض الجماعات الشبابية الأخرى المخلة بالنظام بمضايقة وترويع الأجانب والمدنيين القادمين من أجزاء البلد الشمالية.

٣٨ – وفي يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه، وقعت مصادمات بين فصائل متنافسة من القوات الجديدة في بواكيه وكورهوغو أدت إلى زيادة تدهور حالة الأمن في المناطق الشمالية. وتفيد التقارير بأن عناصر من القوات الجديدة قامت، عقب هذه المصادمات ، بغارات عديدة على البيوت وألقت القبض على عدد من الأشخاص. كذلك أفادت التقارير بوقوع حالات إعدام بمحاكمات موجزة وحالات عديدة من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة والاضطهاد والاختفاء القَسري. وأكدت لجنة لتقصي الحقائق أرسلتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى المنطقة وجود ثلاثة مقابر جماعية بها جثث ٩٩ شخصا على الأقل قتلوا بأعيرة نارية أو بالخنق. وقد قدم تقرير عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإلى لجنة التحقيق الدولية لاستعراضه قبل النشر. ولا تزال القوات الجديدة تحتجز عددا من الأفراد كان قد تم القبض عليهم أثناء هذه الأحداث. وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على اتصال بالقوات الجديدة للوقوف على ظروف احتجازهم كما أنها تسعى إلى الإفراج عنهم.

٣٩ – وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أنشأت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لجنة التحقيق الدولية المتوخاة بموجب اتفاق لينا – ماركوسي للتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الخطيرة التي ارتكبت في كوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وقد وصلت اللجنة إلى البلد في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ والتقت منذ ذلك الوقت بعدد من المسؤولين في كوت ديفوار، ومنهم الرئيس، كما التقت بالشخصيات الرئيسية في المعارضة. وقد أجرت اللجنة تحقيقات في جميع أنحاء كوت ديفوار، كما أنها تعتزم زيارة بوركينا فاسو ومالي وليبريا. وتقوم عمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، بتوفير الدعم الإداري والسوقي للجنة.

٤٠ - كذلك أفادت التقارير بزيادة العنف والإفلات من العقاب في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. ولم يجر أي تحقيق قضائي لتحديد ومحاكمة من قاموا، في أوائل حزيران/يونيه، بالهجمات العنيفة على السفارة الفرنسية وعلى موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين في أبيدجان وعلى أعضاء الجمعية الوطنية، في وقت لاحق من الشهر نفسه، أثناء مناقشتهم مشروع القانون المتعلق باللجنة الانتخابية المستقلة.

٤١ - وفي الجزء الغربي من البلد، فإن أهم ما تتسم به حالة حقوق الإنسان هو الصراع بين الطوائف. وكانت ملكية الأرض هي السبب الرئيسي في التوترات الطائفية التي أدت إلى استبعاد المهاجرين الأجانب والجماعات الإثنية الشمالية. وفي غويغلو ودويكويه تقوم جماعة مسلحة غير معروفة الهوية باستهداف الطوائف الأجنبية منذ حزيران/يونيه، مما أدى إلى وفاة سبعة مدنيين على الأقل وإلى تشريد آلاف من عمال المزارع المنتمين إلى بوركينا فاسو، الذين فر أكثر من ٦ ٠٠٠ منهم إلى معسكر المشردين داخليا في غويغلو. وفي نغاتادوليكرو، منع الجيش الوطني الإيفواري أكثر من ١ ٠٠٠ شخص، معظمهم من مالي وغينيا وبوركينا فاسو، من دخول المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وفي ليلة ٢٤-٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤، قامت عناصر من الجيش الوطني الإيفواري في أبيدجان بمنع ١٢٦ شخصا ينتمون إلى بوركينا فاسو، بينهم ٢٦ امرأة و ٤٢ طفلا، من العودة إلى مزارعهم في غادوان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ١١٠ أسر تنتمي إلى الجماعات الإثنية الشمالية، وتضم ١ ٤٤٠ شخصا، ما زالت موجودة في دالوا في انتظار العودة إلى أراضيها. وللتصدي لهذا الوضع، أنشأ وزير المصالحة الوطنية لجانا محلية للمصالحة والسلام تتولى مسؤولية منع الصراعات وتسويتها من خلال تبصير السكان بعملية المصالحة والسلام.

سابعا - الأعمال التحضيرية لانتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

٤٢ - لم يتحقق سوى تقدم محدود في التحضير للانتخابات خلال الفترة التي يتناولها التقرير. فعملية تحديد الهوية التي هي الأساس الذي يعتمد عليه في تسجيل الناخبين، أعاقتها مشاكل متعددة، منها القيود المالية التي تواجه اللجنة الوطنية للإشراف على تحديد الهوية والمكتب الوطني لتحديد الهوية. ويلزم اتخاذ خطوات لزيادة قدرة هاتين المؤسستين على القيام بعملية تحديد الهوية في موعد مناسب.

٤٣ - وكما أشير إليه أعلاه فإن الجمعية الوطنية عقدت دورة استثنائية للنظر في القوانين المتوخاه بموجب اتفاق لينا - ماركوسي، ومنها قانون اللجنة الانتخابية المستقلة وقانون الملكية اللذان يقتضي اتفاق أكرا الثالث اعتمادهما في موعد أقصاه ٣١ آب/أغسطس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسوية المسائل المتعلقة بتنقيح المادة ٣٥ بشأن الأهلية للرئاسة يتعين

الانتهاء منها في موعد أقصاه ٣٠ أيلول/سبتمبر. ومن المؤكد أن عدم إقرار هذين القانونين في المواعيد المقررة ستكون له آثار سلبية على الجدول الزمني لعملية إجراء الانتخابات. وتعتزم الأمانة العامة إيفاد لجنة انتخابية إلى كوت ديفوار خلال الأسابيع القادمة لاستكمال تقييم للعملية الانتخابية تم القيام به في وقت سابق ولوضع توصيات فيما يتعلق بالمساعدة التي تستطيع الأمم المتحدة تقديمها في الإعداد لانتخابات حرة نزيهة وفي إجراء هذه الانتخابات.

ثامنا – الإعلام

٤٤ – بدأت محطة إذاعة العملية، ONUCI FM، إرسالها المنتظم في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وقد ساعد على إقامة هذه المحطة توقيع اتفاق في ٥ آب/أغسطس بين ممثلي الخاص ورئيس مجلس إدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية في احتفال رأسه رئيس الوزراء. وتغطي إذاعة ONUCI FM حاليا منطقة أبيدجان الكبرى، كما أنها تعتزم في الأسابيع القادمة التوسع في تغطيتها من خلال نظام للترحيل يشمل كل الجزء الجنوبي من البلد كما يشمل بواكيه وكور هوجو ومان وبعض المناطق الأخرى في الشمال والغرب التي تخضع لسيطرة القوات الجديدة.

٤٥ – ووفقا لولاية العملية، ستعمل إذاعة ONUCI FM على تعزيز السلام والمصالحة الوطنية في كوت ديفوار وعلى تزويد مستمعيها بالمعلومات المحايدة وغير الحزبية، لأن وسائل الإعلام المحلية عملت في كثير من الأحيان على تشجيع التوترات الإثنية. وبالإضافة إلى نشرات الأخبار العادية، ستقوم إذاعة ONUCI FM بإذاعة البرامج الثقافية والسياسية والاقتصادية والترويحية والرياضية باللغة الفرنسية وبسبع من اللغات المحلية على مدى ٢٤ ساعة يوميا ولمدة سبعة أيام في الأسبوع. وفي الوقت نفسه، سيواصل عنصر الإعلام في الإذاعة أنشطته الأخرى دعما لعملية السلام، بما في ذلك العلاقات مع وسائل الإعلام، والوصول إلى الجماهير، ورصد المنشورات ووسائل الإعلام.

تاسعا – الحالة الإنسانية

٤٦ – أدى الصراع في كوت ديفوار إلى تدهور خطير في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلد وإلى تشريد واسع للسكان. وهناك ما يُقدر بنحو ٠٠٠ ٨٠٠ من المشردين داخليا، منهم نحو ٠٠٠ ٥٠٠ لم تتم إعادة توطينهم بعد. وقد فر من يصل عددهم إلى ٠٠٠ ٤٠٠ شخص من البلد.

٤٧ – وتواصل الهيئات الإنسانية القيام بدور رئيسي في توجيه الانتباه والاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية في كوت ديفوار. وقد تم من خلال سلسلة من بعثات التقييم الميدانية المتعددة الوكالات التي اشترك فيها عدد من الجهات المانحة، بقيادة مكتب تنسيق الشؤون

الإنسانية، إلى توفير مزيد من المعلومات الدقيقة عن الحالة الإنسانية السائدة في شمال البلد وعلى إبراز عدد من الشواغل الإنسانية في القطاعات الرئيسية. ونتيجة لما حدث في انهيار في توفير الخدمات الأساسية، فقد أفادت التقارير بوجود احتياجات عاجلة غير ملباة في مجالات الصحة والمياه والمرافق الصحية والتعليم والحماية. وعلى الرغم من أنه لا توجد حاليا في كوت ديفوار سوى حالات قليلة من نقص الأغذية وسوء التغذية، فإن برنامج الأغذية العالمي يحذر من أن حالة الأمن الغذائي ما زالت غير مستقرة ومن أنها قد تزداد سوءا، وخاصة في المناطق التي يوجد بها عدد من المشردين في الغرب وفي الوسط الشرقي. وفي المناطق التي يتم فيها إنتاج الأغذية بكميات كافية لإطعام السكان، فإن مناخ انعدام الأمن السائد أدى إلى صعوبات في تسويق المحاصيل، وحد بذلك من توفير دخول تشتد الحاجة إليها.

٤٨ - وفي المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الجديدة، فإن الهياكل التي كانت تدعم نظام الرعاية الصحية قد انهارت عندما غادر المنطقة أكثر من ٨٠ في المائة من موظفي الصحة. ونتيجة لحملة تحصين في منطقة دانانيه، أخذت الحالة الصحية العامة في الغرب تتحسن تدريجيا مع انخفاض عدد حالات الحصبة. وعلاوة على ذلك، فإن منظمة أطباء بلا حدود في بلجيكا أفادت في تقرير لها بأن عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بمستشفى مان قد انخفض قليلا. وقد يكون ذلك راجعا في جانب منه إلى استئناف برنامج الأغذية العالمي لأنشطته في مجال التغذية. وعلى الرغم من بعض النتائج الإيجابية التي تم التوصل إليها على أرض الواقع، فإن عدم وجود الموظفين الطبيين في الشمال، والذين هم شركاء أساسيون في تنفيذ البرامج الصحية الكبيرة، قد أثر تأثيرا سلبيا على الجهود التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من المنظمات الإنسانية.

٤٩ - وقد تم تنفيذ الجولة الثالثة من الحملة الوطنية للتطعيم ضد شلل الأطفال التي تقودها منظمة الصحة العالمية في الفترة من ١٠ إلى ١٣ تموز/يوليه، وكانت هذه الحملة تستهدف ٤,٥ مليون من الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء البلد. وقد نُظمت هذه الحملة استجابة لعدم كفاية التغطية في الحملات السابقة. وسوف تتم تكملتها بحملتين أخريين من المقرر القيام بهما في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٥٠ - وما زال التعليم يمثل تحديا في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة. ويُقدر أن أكثر من مليون طفل في سن الدراسة توقفت السنة الدراسية بالنسبة لهم. وخلال الشهور الأخيرة نظمت الحكومة الامتحانات النهائية في كثير من أجزاء الغرب والشمال وقدمت الدعم المالي لطلاب الجامعات المشردين، ولكن كثيرا من الطلاب ما زالوا يحتاجون إلى

المساعدة. وفي تلك المناطق تبذل المجتمعات المحلية جهودا تطوعية في مجال التدريس. على أنه بالرغم من ارتفاع عدد المدرسين المتطوعين، فإن توفير المدرسين المؤهلين وإعادة فتح المدارس ما زالا من الأولويات.

٥١ - وما زال نحو ٠٠٠ ٧٠ من المهجّرين الليبريين يعيشون في كوت ديفوار، حيث يواجهون في بعض الأحيان أعمالا عدائية من الجماعات المحلية المتطرفة ومن بعض القادة السياسيين. وقد تم قبول أكثر من ٠٠٠ ٧ لاجئ من ليبريا لإعادة توطينهم في الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج خلال العام الماضي في برنامج تولت إدارته مفوضية الأمم المتحدة للاجئين. وبالنظر إلى ما تحقق من تحسن في الظروف وفي الأمن في ليبريا، فإن المفوضية تعتزم البدء في ١ تشرين الأول/أكتوبر في عملية لإعادة التوطين اختياريا بالنسبة للاجئين الليبريين في كوت ديفوار وفي غينيا وسيراليون.

٥٢ - وما زال مستوى التمويل للأنشطة الإنسانية منخفضا، ففي أوائل آب/أغسطس، كان كل ما تم تلقيه هو ١٥,٨ في المائة من مبلغ ٦١ مليون دولار طُلبت من خلال عملية النداء الموحد المنقحة. على أنه تم تخصيص نحو ٢٠ مليون دولار خارج عملية النداء الموحد للأنشطة الإنسانية، وهي مخصصة في المقام الأول للقطاع الصحي. وإذا كان من الممكن أن تفسر حالة ''اللاسلم واللاحرب'' تردد الجهات المانحة، فإن مما له أهمية بالغة أن يزيد التمويل حتى يمكن توفير المساعدة الإنسانية في مختلف القطاعات لمعظم من يحتاجون إليها.

عاشرا - الحالة الاقتصادية

٥٣ - كانت الآثار الاقتصادية للأزمة الحالية آثارا بالغة. وتشير جميع المؤشرات الاقتصادية إلى وجود انكماش حاد: فالأعمال التجارية تغلق أبوابها؛ ونقل الأعمال التجارية إلى أجزاء أخرى من المنطقة دون الإقليمية قد أخذ يتزايد خلال الشهور الثلاثة الماضية نتيجة لانعدام القدرة على التنبؤ بالحالة السياسية؛ كما أخذت البطالة ترتفع وأسعار الأغذية والسلع والمنافع تتزايد، بينما أدى وجود نقاط التفتيش والحالة السياسية الراهنة إلى إعاقة التبادل التجاري بين شمال البلد وجنوبه.

٥٤ - والحالة الاجتماعية تبعث على القلق. ويقدر أن ٤٤ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، مقابل ٣٨ في المائة قبل أزمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ونتيجة للصراع، يوجد خطر حقيقي من زيادة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) عن المستوى الحالي وهو نسبة ٩,٧ في المائة التي تعتبر أعلى نسبة في غرب أفريقيا.

ومع تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ إلى أن كوت ديفوار ترتيبها الآن ١٦٣ من بين ١٦٧ بلدا فيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية.

٥٥ - وقد أدى تدهور الأنشطة الاقتصادية الناجم عن الأزمة الإيفوارية إلى آثار عميقة على اقتصاد المنطقة دون الإقليمية، وخاصة اقتصاد بوركينا فاسو ومالي وهما بلدان غير ساحليين. وتعتمد الدولتان على ميناء أبيدجان كمنفذ إلى الأسواق الخارجية. كما أنهما يوفران تقليديا معظم القوى العاملة اللازمة لمزارع الكاكاو والبن التي هي العمود الفقري لاقتصاد كوت ديفوار. وقد أدى توقف خطوط السكك الحديدية بين ميناء أبيدجان والحدود مع هذين البلدين إلى ضغط شديد على اقتصادهما، وخاصة لما فرضه ذلك من إعادة توجيه صادراتهما الخارجية إلى موانى تيما وغانا ونواكشوط. وقد قدرت حكومة مالي خسائرها بسبب الأزمة الإيفوارية بنحو ١٥ مليون دولار شهريا.

حادي عشر - دعم البعثة

٥٦ - وقعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مع الحكومة، في ٢٩ حزيران/يونيه، اتفاقا بشأن مركز القوات. ويتم توفير الدعم السوقي فيما يتعلق بوزع القوات إلى البعثة وإلى القطاعات المختلفة. وتعمل الوحدات الآتية من باكستان وبنغلاديش وفرنسا والمغرب في منطقة البعثة بمقتضى ترتيبات ''الإيجار والخدمات'' وهي مكتفية تماما بالنسبة لاحتياجاتها السوقية باستثناء حصص الإعاشة والغذاء التي ستقوم بتوفيرها الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، توقفت الترتيبات التعاقدية والترتيبات المتعلقة بالدعم السوقي المتفق عليها مع مؤسسة Pacific Architects and Engineers بالنسبة لوحدات قوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويجري الآن إعداد مذكرات تفاهم بين الأمم المتحدة وفرنسا وبلجيكا لضمان استمرار الدعم المقدم إلى تلك الوحدات.

٥٧ - وقد تفاوضت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مع حكومة كوت ديفوار للحصول على مبنى لاستخدامه كمقر متكامل للعملية. ويجري حاليا تجديد المبنى بحيث يلبي احتياجات العملية.

ثاني عشر - الجوانب المالية

٥٨ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٣١٠/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ مبلغ ٢٩٧ مليون دولار لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، منها ٩٦,٤ مليون دولار للإنفاق على العملية خلال الفترة من ٤ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ومبلغ ٢٠٠,٦ مليون دولار للإنفاق عليها خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٤. وقد وافقت الجمعية العامة على هذا الاعتماد إلى أن يتم استعراض ميزانية العملية للفترة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ خلال دورتها التاسعة والخمسين.

٥٩ - ونظرا لأن خطابات الأنصبة المقررة تصدر في تموز/يوليه ٢٠٠٤، فإن المساهمات المقدمة للحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والتي تم تلقيها حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بلغت ٠,٤ مليون دولار. وفي انتظار ذلك، يتم توفير الاحتياجات المالية للعملية من الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام.

ثالث عشر - ملاحظات

٦٠ - يوفر اتفاق أكرا الثالث، الذي وقعت عليه جميع الأطراف الإيفوارية، والذي يشتمل على إطار وحدود زمنية لتنفيذ الأحكام الرئيسية في اتفاق لينا - ماركوسي، خريطة طريق واضحة للتقدم في عملية السلام في كوت ديفوار. وإنني لأرحب بالروح الجديدة في إدارة شؤون الحكم، وبالتعاون والتلاقي بين الأحزاب الإيفوارية، مما أتاح التوصل إلى التوافق السياسي الضروري في اجتماع أكرا. كما كان الاجتماع دليلا على الالتزام القوي من جانب المجتمع الدولي، وخاصة من جانب رؤساء الدول الأفريقية، بالعمل على عودة السلام والاستقرار إلى كوت ديفوار، ومساعدة الأحزاب الإيفوارية فيما تبذله من جهود لتحقيق هذه الغاية.

٦١ - ومما يبعث على الأمل أنه قد تحقق بعض التقدم في تنفيذ اتفاق أكرا، بما في ذلك إعادة الوحدة لحكومة المصالحة الوطنية واستئناف أنشطتها. كذلك بدأت الجمعية الوطنية النظر في مشاريع القوانين الرئيسية المتوخاة بمقتضى اتفاق لينا - ماركوسي. على أن هناك الكثير مما يتعين القيام به خلال فترة قصيرة من الوقت، وإني أحث الأطراف الإيفوارية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة الالتزام التام بالمواعيد القاطعة المتوخاة لاعتماد الإصلاحات القانونية وتنقيح المادة ٣٥ من الدستور المتعلقة بمعايير الأهلية لمنصب الرئيس. وتمثل هذه الخطوات، مع البدء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في موعدها المقرر وهو ١٥ تشرين الأول/أكتوبر والتقدم نحو إعادة سلطان الدولة في كل أنحاء البلد، عناصر أساسية لإعادة الأوضاع الطبيعية في كوت ديفوار ولإجراء انتخابات حرة نزيهة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٦٢ - وأود في هذه المرحلة الحاسمة، أن أذكّر الأطراف الإيفوارية بمسؤوليتها الشخصية عن كفالة ترجمة الالتزامات التي تم التعهد لها في أكرا إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع تدفع بعملية السلام سريعا إلى الأمام. ومن المهم أيضا أن يستمر التزام المجتمع الدولي بتسوية

الأزمة الإيفوارية، كما دلت عليه بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وكما انعكس في الاجتماع الرفيع المستوى الثالث الذي عقد مؤخرا في أكرا. وإني لأدعو أعضاء المجلس وغيرهم ممن يعنيهم الأمر إلى مواصلة حث الأطراف الإيفوارية على كفالة التقيد التام بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاق أكرا الثالث. وتوفر التقارير نصف الشهرية لفريق الرصد أداة مفيدة جدا للمجتمع الدولي يستطيع من خلالها متابعة التطورات. وفي الوقت نفسه، يتعين توجيه العناية الواجبة إلى الخطوات التي يمكن أن تساعد على أن تظل عملية السلام على طريقها الصحيح. وإني أذكّر الأطراف بما نقلته إليها بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا خلال زيارتها لأبيدجان وهو أن المجلس يعتزم النظر في اتخاذ التدابير المناسبة ضد الأفراد الذين يعرقلون تنفيذ اتفاق لينا — ماركوسي.

٦٣ - وعلى الرغم مما حدث مؤخرا من تطورات سياسية إيجابية، فإنه ما زالت هناك شواغل عميقة بالنسبة لحالة حقوق الإنسان في كل أنحاء البلد. ومن الضروري أن يواصل أعضاء المجلس حث الأطراف الإيفوارية على التعاون مع لجنة التحقيق الدولية التي وصلت إلى كوت ديفوار في ١٥ تموز/يوليه والتي تجري تحقيقاتها فيما وقع من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني منذ بدأ الصراع في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ولا سبيل إلى تحقيق أي تحسن هام في حالة حقوق الإنسان في البلد إلا بكفالة محاكمة مرتكبي تلك الفظائع والتصدي على نحو فعال لما ساد من ثقافة الإفلات من العقاب.

٦٤ - وما زال يقلقني أشد القلق ما وقع في الشهور الأخيرة من اعتداءات على موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها وعلى سائر الموظفين الدوليين. ولا بد لي أن أكرر أن هذه الاعتداءات أمور غير مقبولة، وخاصة لأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قد أُنشئت بناء على طلب صريح من حكومة كوت ديفوار ومن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكما ورد في تقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا (الوثيقة S/2004/525، المؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤)، فإنه ينبغي للحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لوقف جميع الأعمال العدائية و/أو جميع الأعمال الاستفزازية الموجهة ضد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وضد جميع ممثلي الأمم المتحدة، بما في ذلك حل الميليشيات. كذلك ينبغي توفير ضمانات مماثلة لكل مَن يوجد من الأجانب في البلد، بما في ذلك قوة ليكورن.

٦٥ - وختاما فإن الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي على استعداد لدعم جهود الأطراف الإيفوارية الرامية إلى إنهاء الأزمة الحالية في كوت ديفوار. على أن المجتمع الدولي يتطلع إلى الرئيس غباغبو وإلى القيادة الإيفوارية كلها، الذين يتحملون المسؤولية الأولى في إعادة الأوضاع الطبيعية وكفالة تحقيق تقدم كبير

نحو التنفيذ التام وغير المشروط لاتفاق لينا – ماركوسي دون مزيد من التأخير. وهذا العمل المنسق أمر حيوي لكفالة عودة السلام الدائم إلى كوت ديفوار وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

٦٦ - وأخيرا، فإني أود أن أعبّر عن تقديري لممثلي الخاص، ألبير تيفوجري، وللموظفين المدنيين وللعسكريين بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ولوكالات الأمم المتحدة، وللمنظمات الإنسانية والإنمائية والإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وللمانحين الثنائيين العديدين، لجهودهم الثابتة في دعم عملية السلام في كوت ديفوار.

Map No. 4220 Rev.1 UNITED NATIONS
August 2004

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section